www.althawranews.net

517 شخصاً ضحايا الحوادث المرورية بالمحويت

• قضايا وناس -معين حنش

ارتفعت الحوادث المرورية بمحافظة المحويت للعام الماضي 2013م ارتفاعا كبيرا عن العام الذي قبله 2012م وبنسبة 47%.
وأوضح مدير إدارة شرطة السير بالمحويت العقيد زيد علي النونو بأن الحوادث المرورية للعام 2013م قد ارتفعت بشكل مخيف عندما بلغت 259 حادثاً مرورياً مقارنة بالعام الذي قبله 2012م إذ بلغت 176 حادثاً وأن هذه الحوادث أدت إلى ارتفاع نسبة المتوفين بزيادة بلغت 28% عن العام الذي قبله 2012م الذي توفي فيه 52 شخصاً ..كذلك نسبة المصابين ارتفت 53% بعدد 450 شخصاً عما كانت عليه في العام 2012م.
وأضاف العقيد النونو أن حوادث الدراجات النارية قد شكلت نسبة 30% من إجمالي عام الحوادث بعدد 79 حادثة دراجات نارية خلفت 14 حالة وفاة وإصابة 95 شخصاً وخسائر مادية بـ(9.040.000) ريال .
مرجعاً أسباب تلك الحوادث وزيادتها إلى السرعة الزائدة، وعدم الالتزام بالقوانين واللوائح المرورية كان السبب الأكبر الذي أدى إلى ارتفاع هذه الكارثة وما حصدته من أرواح وإصابات وخسائر بشرية ومادية.

أمام وزير الداخلية:

سيارات معكسة.. وبدون أرقام!!

لوحظ في الفترة الأخيرة انتشار كثيف للسيارات المعكسة، بعضها لا تحمل لوحات معدنية, تجوب شوارع العاصمة دون أن توقفها الشرطة ونقاطها المنتشرة بالعاصمة، باعتبار ذلك مخالفة للوائح وقواعد المرور.
والأدهى من ذلك أن هذه السيارات تستخدم لترويع وملاحقة بعض المواطنين ومضايقتهم في الشوارع العامة، وكأن السيارات المعكسة أضحت بديلا للموتورات في الإخلال بالأمن والسكينة العامة وارتكاب الجرائم المختلفة!.
وهذه القضية الهامة نضعها أمام معالي وزير الداخلية اللواء عبده الترب للتوجيه لأجهزة الأمن بمنع وضع اللواصق العاكسة في السيارات وكذا منع تنقل أية سيارة لا تحمل لوحات معدنية، باعتبار هذه القضية تمس الأمن بالدرجة الأولى.
تجدر الإشارة إلى أن الحملات الأمنية المنفذة خلال السنوات السابقة كان لها دور كبير في القضاء على هذه الظاهرة.

المسؤول الإعلامي لنادي القضاة يحذر من تنامي الصراعات بين أعضاء النادي

• الثورة / وائل شرحة

أسف المسؤول الإعلامي لنادي القضاة بصنعاء وقاضي الأحوال الشخصية بمحكمة بني الحارث القاضي رضوان العميسي على ما وصل إليه نادي القضاة من اختلافات بين أعضائه وصلت حد تجميد بعضهم واستقالة آخرين من عضوية النادي.
وقال القاضي العميسي في حديث خاص لـ(الثورة): إن إنشاء النادي وإخراجه إلى حيز الوجود كان بمثابة حلم لكل منتسبي القضاء والقضاة على وجه التحديد والجميع آنذاك ساهموا لإيجاد هذا الكيان القضائي الهام على أمل أن يحقق طموحات القضاة في كل المستويات، أهمها الحفاظ على المبدأ الدستوري الحالي في الاستقلال القضائي والمالي والإداري.. لافتا إلى أنه تفاجأ كغيره من القضاة في سرعة خفوت وتراجع النادي إلى الموت السريري ودخوله في سلسلة من الصراعات التي لا تخدم أي كيان أو منظمة همها الأول والأخير خدمة أعضائها ومناصرة قضاياهم وحسب.. داعيا الجميع إلى الحفاظ على نادي القضاة وتفويت الفرصة أمام من يريدون القضاء عليه.

الوكيل المساعد لشؤون التخطيط العمراني لـ" الثورة" :

أصدرنا 2200 مخطط حضري حتى 2013.. وصنعاء استحوذت على ثلثها

حوار /محمد العزيزي

قال المهندس يحيى نعمان حاميم الوكيل المساعد لشؤون التخطيط بالهيئة العامة للمساحة والأراضي والتخطيط العمراني: إن الهيئة تملك برنامجاً طموحاً لتحسين المدن اليمنية المختلفة ومدينة عدن على رأس هذه المدن حيث تعد لعمل أخوار (خور مائي) لمدينة عدن على غرار خور المكلا بحيث تخترق هذه الأخوار الأحياء والمناطق على مستوى مدينة عدن رغم أن هذه العملية التنموية والسياحية تحتاج إلى إمكانيات ضخمة لكنها مطلوبة باعتبار عدن ليست عاصمة اقتصادية وحسب ولكن سياحية من الطراز الأول ؛ كما أن هذا الأمر يتطلب إرادة حكومية وسياسية لتنفيذها .. وأكد الوكيل حاميم أن التخطيط العمراني بالهيئة أنجز وأصدر 2200 مخطط عام وحضري منذ عام 1976م حتى نهاية العام الماضي 2013م ؛ استحوذت أمانة العاصمة وصنعاء على ثلث المخططات التي تم إصدارها على مستوى الجمهورية .
ودعا المهندس حاميم في هذا الحوار الذي أجريناه معه كافة الجهات المعنية للمشاركة في تنفيذ المخططات وسرعة العمل على تنفيذها على أرض الواقع بشق الشوارع وتسوير أراضي الخدمات العامة تلافيا للبسط عليها ومنعا للبناء العشوائي الذي يشوه ويعيق تلك المخططات ؛ والعمل على ضبط كل المخالفات وفقا للقانون ...تفاصيل أكثر في سياق هذا الحوار :

*** في البداية .. لو تحدثنا عن المخططات التي أصدرت من قبلكم على مستوى الجمهورية ؟**

- أولا، نرحب بصحيفة الثورة .. في الحقيقة أن قطاع التخطيط العمراني أصدر ما يقارب 2238 مخططا عاما وحضريا منذ عام 1967م وحتى اليوم استحوذت أمانة العاصمة وصنعاء على ثلث المخططات على مستوى الجمهورية حيث كان من نصيبها 704 مخططات وتعز 151 مخططا والحديدة 248 مخططا وعدن 254 مخططا وعمران 61 مخططا وحضرموت 160 مخططا وصعدة 8 مخططات وإب 85 مخططا وحجة 61 مخططا وشبوة 44 مخططا والبيضاء 34 مخططا وذمار 121 مخططا والمحويت 17 مخططا والمهرة 80 مخططا ولحج 82 مخططا ومارب 26 مخططا وريمة 15 مخططا وأبين 44 مخططا والضالع 35 مخططا والجوف 8 مخططات أي بإجمالي 2238 مخططا ؛ وكانت أعوام 2008م و2010م و2009م من أكثر الأعوام التي أصدرنا فيها مخططات وبلغت على التوالي (264؛ 219؛ 171) مخططا .
وبالتالي فإن أمانة العاصمة تعتبر من أكثر محافظات الجمهورية التي أنجز لها مخططات حيث لدى الأمانة 700 مخطط ؛ وهي بذلك تساوي ثلث المخططات في الجمهورية ؛ وهذا يعني أن المخطط يجب أن تستوعب بحسب الدراسات العلمية 150 شخصا على الهكتار الواحد ؛ ومساحة المخطط الواحد تتراوح بين 40 إلى 70 هكتاراً أي أن متوسط العملية الحسابية 55 هكتاراً 10 x آلاف نسمة ؛ وهذا أيضا يؤكد أن 700 مخطط للعاصمة يجب أن تستوعب 5 ملايين نسمة وبسكن حضاري مخطط وليس كما هو اليوم ؛ناهيك عن بعض المناطق التي ترتفع فيها الكثافة السكانية إلى 450 شخصا على الهكتار كما هو الحال في مدينة سواد سعوان الحضرية .

*** ماذا عن المنطقة الشمالية الغربية للأمانة (ذهبان) ؟**

- منطقة ذهبان شمال غرب الأمانة وشارع الستين والمناطق المجاورة تعتبر حوضا مائيا يغذي حوض صنعاء ويمنع تخطيطها أو البناء فيها حتى لا تكون سببا في جفاف الحوض من المياه الجوفية التي تغذيها الأمطار الموسمية ؛ وعند البناء فيها فإن مياه الأمطار سيتم تصريفها إلى مناطق خارج صنعاء وهذه المسألة خطيرة وكارثة على مستقبل صنعاء وسكانها ؛ طبعا نحن رفضنا تخطيط الحوض المائي المشار إليه (ذهبان صنعاء) ومع ذلك زاد البناء العشوائي خلال الفترة الماضية مما اجبر أمانة العاصمة شركاؤنا في عملية التخطيط إلى طلب تخطيط المنطقة حتى لا تطال العشوائية كل شيء فتم تخطيطها بعد ذلك وفقا للطلبات ؛ حيث وضعنا في المخططات شوارع كبيرة ورئيسية وحدائق عامة كبيرة ومساجد ومدارس ؛ وكان الهدف من الحدائق أن تظل ذهبان منطقة طبيعية يستفاد منها في تغذية الحوض المائي ؛ إلا أن العشوائيات في تلك المنطقة طالت كل شيء حتى الشوارع الرئيسية .

*** كيف هو الوضع بالنسبة للمدن الساحلية من ناحية العشوائيات والتخطيط ؟**

- لا يوجد مشاكل في تنفيذ التخطيط بمعنى انه لا توجد مناطق فيها البناء العشوائي كما هو موجود في أمانة العاصمة وتعز وعمران وذمار .. مثلا محافظة الحديدة فقد امتازت بمخططات غاية في الروعة وكذا في مستوى تنفيذ المخططات العامة ؛ وكذلك الحال في مدينة المكلا تم إعادة تخطيط مدينة المكلا ؛ حيث عملنا مخططا عاما لها بعرض 5 كيلو مترات x 75 كيلو مترا طولا ؛ وطموحنا في تخطيط هذه المدينة يصل إلى مستوى كبير جدا وهناك إمكانية لتنفيذ هذه المخططات مستقبلا .. أما مدينة عدن ثغر اليمن الباسم تخطيطها معقول والتنفيذ بحسب تقيمنا جيد والتجاوزات قليلة ؛ والطموح لدينا أيضا كبير لتنفيذ (الخور المائي) لمدينة عدن مثل خور المكلا كما هو مقترح السلطة المحلية بحيث تخترق الأحياء ومناطق مدينة عدن رغم أن هذه العملية التنموية والسياحية تحتاج إلى إمكانيات ضخمة لكنها مطلوبة باعتبار عدن ليست عاصمة اقتصادية وحسب ولكن سياحية من الطراز الأول ؛ كما أن هذا الأمر يتطلب إرادة حكومية وسياسية لتنفيذها .

*** هناك من يقول إن المخططات تتأخر لدى الهيئة وتتسبب في نعاني من ضعف الموازنة التشغيلية التي تقيد نشاطنا**

ضغوط البحث عن السكن وراء البناء العشوائي في أطراف المدن

نطمح لتنفيذ الخور المائي لعدن حتى يضفي على المدينة روعتها

اللوحات الاعلانية التي تعلق لاشعار المواطن بالمناطق الخاضعة للتخطيط يتم نزعها

البناء في منطقة ذهبان وما حولها كارثة على الحوض المائي لصنعاء

الإرباك وانتشار العشوائيات ؟

- لا يوجد أي تأخير من قبل الهيئة للمخططات وإذا كنت تقصد في سؤالك مدينة تعز بالذات فهناك 11 مخططاً جديد للمدينة من قبل عام 2011م ؛ وتم إعادة التخطيط من جديد ؛ وقبل أيام وقعت الهيئة مع قيادة محافظة تعز على تنفيذ هذه المخططات التي تم انجازها من قبل فرع مكتب الهيئة بتعز وبإشراف الهيئة ؛ كما تم الاتفاق مع محافظ تعز والمسؤولين على التنسيق والتعاون بين الهيئة والمحافظة لتنفيذ وإنجاز 198 مخططا حضريا للمحافظة كبرنامج عملي يتم تنفيذه حتى العام 2017م ؛ كما التزمت قيادة المحافظة بشق شبكة الطرق والشوارع ؛ وأبدت كامل التعاون لشق الشوارع وفقا لتلك المخططات في الوقت المحدد وهذا تعاون ايجابي لمسناه من المحافظ وقيادة المحافظة يشكرون عليه .

*** البناء الرأسي له فائدة كبيرة في التقليل من التوسع العمراني والعشوائيات ويساهم بإعطاء مظهر حضاري للمدن .. لماذا هذا البناء غائب في اليمن ؟**

- في الحقيقة ما أشرت إليه في سؤالك صحيح ؛ وفي هذا الموضوع الهيئة وقيادتها تطمح إلى إقامة شراكة حقيقية مع الإخوة في القطاعين العام والخاص من أجل هكذا مشاريع كبيرة ومدن رأسية وتكون أسعارها أيضا مقبولة ومناسبة ومعقولة ليستفيد منها كل المواطنين ؛ وهي أيضا تساهم في حل لمشكلة الإسكان خاصة وأن بلادنا تعاني من أزمة حقيقية في الإسكان .

*** لماذا لم تنفذ مثل هذه المشاريع ؟**

- لعل السبب قد يكون سياسياً أو غياب الرؤية لدى القطاعين العام والخاص أو الدولة لمثل هذه التوجهات ؛ بالإضافة إلى عدم توفر الدعم الكافي واللازم لتمويل واستمرارية تنفيذ هذا التوجه ؛ نحن في الهيئة لدينا أفكار لإقامة هذه الشراكة والهيئة حاليا تدرس القوانين والإجراءات القانونية اللازمة للتنفيذ .

*** هل هناك تدخلات في تعديل مخططات بعد إصدارها من قبلكم ؟**

- هذا كلام عار عن الصحة نحن لا ننفذ أي تخطيط إلا بعد النزول وأخذ كل الإجراءات والمعالجات الأولية الفنية والهندسية والواقع المعاش في أي منطقة نخضعها للتخطيط ؛ ولا يستطيع أحد أن يعدل مخططاً إلا في حالة واحدة أن تقوم اللجان الفنية الفرعية بالمحافظات باتخاذ إجراءات معينة وفق رؤية قانونية وفنية ؛ ولا يتم التعديل إلا بعد صدور قرار من المجلس المحلي بالمحافظة ويكون التعديل على مسؤولية السلطة المحلية بالمحافظة التي تطلب التعديل .فإن كانت الإجراءات صحيحة والقصد من التعديل تخفيف الضرر تتم الموافقة عليه وإن كان عكس ذلك يرفض ويعاد إلى المصدر.

*** كيف تقيم انتشار العشوائيات في بلادنا ؟ ..الحال خصوصا في صنعاء ؟**

- تم تخطيط صنعاء بشكل مواكب لكل المتغيرات التوسع العمراني إلا أن الانتشار للعشوائيات تنتشر في مناطق مخططة من صنعاء(الأمانة) وبالتالي يصعب علينا ملاحقة العشوائيات والسيطرة عليها ؛ الأمر الذي شجع تلك العشوائيات بالانتشار في ظل غياب الأجهزة الضبطية المعنية ؛ونحن قد قمنا بانجاز المخططات ؛ لكن هذه المخططات لم تلق الشق الفوري من الجهات المختصة رغم أن المعنيين بالأمانة كانوا شركاء معنا في انجاز تلك المخططات .
بالنسبة للعشوائيات في البناء في بلادنا لا تعد مشكلة كبيرة ولا يمكن مقارنتها مع بعض الدول ؛فعلى سبيل المثال العاصمة المصرية القاهرة لديها عشوائيات ليست موجودة في أي مكان آخر ؛ صحيح لدينا عشوائيات ولكنها قليلة ؛ ويمكن معالجتها بسهولة وتعويضها إذا وجدت الإرادة وكان هناك توجه حقيقي وقوي مع التزام المجالس المحلية في تطبيق القانون بشكل صارم اعتقد أننا نستطيع التخلص من العشوائيات التي أصبح الحديث عنها بشكل مغلوط وبعلم وبدون علم إذا جاز لي التعبير .

*** ما هي المعالجات لهذه المشكلة ؟**

- توفير مسكن مناسب لهؤلاء الأفراد الباحثين عن السكن ؛ وقيام الأجهزة الضبطية والمجالس المحلية بمنع البناء العشوائي وفقا للقانون والتخطيط العام ؛ بالإضافة إلى أهمية التطوير الحضري لمناطق النزوح السكاني وانتقال سكان الريف إلى المدينة .. وأضيف إلى هذه الأسباب سبب آخر وهو أن المجالس المحلية تترك هؤلاء الأفراد بالبناء لأغراض سياسية في اعتقادي الشخصي .

*** بعض المواطنين يشتري الأرض ولا يعلم هل هي مخططة أم لا ..**

لماذا لا تعلق إعلانات في تلك المناطق ؟

- من خلال ملاحظاتنا في أمانة العاصمة فقط أن اللوحات الإعلانية التي ترفع هناك وتفيد بأن هذه المناطق قيد التخطيط البيع والشراء للأراضي أو البناء فيها حتى إنزال المخطط لها؛ نفاجأ بأن هذه اللوحات تنزع ويتم اخفاؤها من قبل مواطنين أو غيرهم .. نحن عندما نقوم بإنزال أي مخطط نقوم بالإعلان عن هذه المخططات ووحدات الجوار وأرقامها في وسائل الإعلام المختلفة لأن لكل مخطط ومنطقة رقم معين ؛ اعتقد أنه من خلال الإجراءات التي بدأنا باتخاذها من وقت لآخر لاحظنا أن عملية شراء الأراضي من قبل المواطنين بدأت تتحسن بشكل كبير جدا ؛ حيث أن الكثير من المواطنين لا يشتري إلا بعد التحري والسؤال عن الأرض التي هو مُقبل على شرائها في السجل العقاري والهيئة وعن المخططات .. وهنا أود أن أوضح لك شيئاً ملامس لهذه القضية وهو أن عدم سرعة تنفيذ المخططات على أرض الواقع ؛وغياب أو عدم تسوير أراضي ومواقع الخدمات الأساسية الحكومية تجعل المواطن يقع ضحية لشراء أرض قد تكون أرضا لخدمات عامة ؛ومن خلال صحيفتكم الغراء نوجه نداءً ومناشدة إلى الجهات المختصة بتنفيذ المخططات أن تمنع البناء العشوائي وتسوير أراضي الخدمات العامة الحكومية والبدء في شق الطرق والشوارع والحفاظ على المخططات من التشويه لأنها تعد بمثابة التنمية والتطور والرقي لأي مجتمع كان وترفع من عملية الاستثمار .

*** ما هي إمكانياتكم لتنفيذ كل ذلك من الجانب المادي والفني ؟**

- هذا سؤال مهم ومؤلم في حقيقة الأمر لأن الميزانية التشغيلية للهيئة ضعيفة جدا وهي في حالة تخفيض بشكل مستمر وقد نزلت إلى حدود لا نستطيع من خلالها عمل أي شيء ؛لك أن تتخيل أن النفقات التشغيلية للتخطيط العمراني لعام 2008م كانت 190 مليون ريال وبعدها أتت سياسة التقشف في عام 2011م بسبب الأحداث التي مرت بها اليمن حتى صارت 90 مليون ريال ثم وصلت في آخر مراحلها التقشفية في هذا العام 2014م إلى 35 مليون ريال ؛ وهذا الرقم لا يكفي لدفع رواتب ومكافآت المهندسين المتعاقدين والرسميين ؛نهيك عن بدل السفر والتنقلات ..إلخ ؛أما الشق الآخر من سؤالك فالهيئة تستخدم كل الإمكانيات الحديثة والمتاحة في عملية التخطيط برغم شحتها وندرتها في هذه الفترة بالذات حيث ننتج المخططات وفقا للمقاييس والمعايير الحديثة التي تلبي احتياجات المجتمع للخدمات الأساسية والضرورية للمجتمع .

تصوير / عادل حويس

2830 حادثاً مرورياً أودت بحياة (260) شخصاً بالأمانة

الثورة/ وائل محمد

لقي 260شخصاً مصرعهم بسبب الحوادث المرورية التي بلغت 2830حادثة مرورية شهدتها أمانة العاصمة، حيث تنوعت تلك الحوادث بين صدام ودهس وانقلاب وسقوط.
وأوردت الإدارة العامة لشرطة السير بأمانة العاصمة في تقريرها النهائي للعام الفائت أن تلك الحوادث خلفت 2888شخصاً بإصابات بليغة و بسيطة..مؤكدة أن الخسائر المادية المقدرة نتيجة الحوادث قدرها بأكثر من مليار ريال.
وأرجعت الإدارة العامة للمرور ارتفاع الحوادث والخسائر المادية والبشرية من هذه الحوادث إلى عدة أسباب منها الإهمال والسرعة والخلل الفني في المركبات، وعكس خط السير، بالإضافة إلى حالات أخرى.
من جانبه أوضح مدير شرطة سير أمانة العاصمة العقيد محمد علي البحاشي أن أمانة العاصمة تأتي في المرتبة الأولى في عدد حوادث السير التي تقدر بأكثر من 40% من الحوادث التي حصلت العام الماضي في الجمهورية..مشيراً إلى أن السبب الرئيسي للحوادث هو السرعة الزائدة التي بعض السائقين الذين يقودون سياراتهم بطريقة طائشة إلى جانب اختلاط حركة المشاة مع حركة السيارات وعدم التيقظ والانتباه من قبل المشاة خاصة كبار السن والأطفال الذين لا يستطيعون التمييز.
وناشد العقيد الحاشي السائقين بتوخي الحذر والحيطة في قيادتهم لسياراتهم والابتعاد عن القيادة بسرعة الطيش والإهمال لأنها من أكثر الأسباب الرئيسية للحوادث المرورية..منوها بأن جميع الحوادث المرورية ليست سوى نتيجة طبيعية لمخالفة مرورية يرتكبها السائق وتؤدي إلى حصول الحوادث المرورية.

أحيل ستة أشخاص منهم والذين أفاد أقرباء المجني عليه «القتيل» وإخوانه أن لوالدهم «صاحب المحل» خلافات وقضية منظورة لدى المحكمة معهم، وهذه القضية والخلافات بينه وإياهم هي على أرض وحقوق.. حيث تم احتجاز هؤلاء الأشخاص المضبوطين بإدارة أمن المديرية حتى منهم، وهم الذين تم فرزهم وأستقر حولهم الاشتباه إلى إدارة مباحث محافظة صنعاء.. ليتم استلامهم هناك وإبداعهم رهن الاحتجاز مباشرة على ذمة القضية دون فتح محضر مع أي منهم باعتبار أن اليوم كان الجمعة، وهو يوم الإجازة الرسمية الأسبوعية ولا يوجد دوام أو تواجد رسمي فيه لأي من الضباط والعاملين المحققين، وباستثناء الخدمات الجنود «أفراد الحراسة» والضابط المناوب الذين يتواجدون لأداء الواجب على مدار الساعة سواء كان يوم جمعة أو يوم عيد أو إجازة رسمية.. وبسبب ذلك كان حجز الأشخاص «المشتبهين»المرسلين وتأجيل أي بت وإجراء في الواقعة حتى اليوم التالي، والذي تكلف فيه أحد الضباط المخضرمين والمتمكنين من قسم مكافحة القتل والاعتداء بتولي المتابعة والتحقيق في القضية، وهو العقيد/عبدالسلام الحالمي وبجانبه أحد المساعدين وهو زكي ردمان وذلك بحسب التوجيه بشأن ذلك من إدارة البحث العقيد عبده اليحيري، ونائبه العقيد/مسعد الصيادي، وتحت إشرافهما، وكذا مشاركة وإشراف رئيس قسم مكافحة القتل والاعتداء العقيد/عبده العاقل. وقد تحرك الضابط المكلف مع المساعدين المشار إليهما بنفس اليوم، وبصحبتهما خبير وفني من الأدلة الجنائية ، وهما الإخوان/ عبدالله السياغي وفؤاد المطري، وذلك بالانتقال إلى محل الواقعة بمنطقة "متنة" بني مطر لإجراء المعاينة الفنية والتصوير للمكان ورفع الآثار المتعلقة بالواقعة بداخله. إذ وصلوا إلى هناك وقاموا بفتح المحل والذي كان قيد التحريز والحراسة من اليوم السابق، وتم فتح المحل آنئذ بحضور صاحب المحل «والد المجني عليه» وإخوان وبعض أقرباء القتيل، وكذلك بحضور ضاط البحث بالمديرية وهو النقيب/شرف الفايق ودخلوا إلى المحل والذي كان لبيع أدوات البناء ليجدوا هناك الأشياء والأدوات بداخله كانت مبعثرة وفي حالة عبث تام، ومعظم الأدوات والأشياء التي كانت فيه أخرجت ونقلت منه عند إطفاء الحريق في اليوم السابق، وذلك أول ما لاحظه ضابط البحث ومن معه حين دخولهم للمحل ومباشرتهم لمعاينته ، كما لاحظوا وجود آثار حريق على تخشيبة واقعة في الجدار الغربي للدكان ومن الجهة اليسرى لمدخل الباب، والحريق بدأ متركزاً على التخشيبة المذكورة ومتواصلا ابتداءً من مكان جلوس البائع حتى الزاوية الجنوبية للمحل.. وكذلك شاهدوا على الأرض بالجهة اليسرى وعلى مسافة ثلاثة أمتار تقريباً من باب الدكان وجود أثر لبقعة دماء، وبجوار هذه البقعة سلسلة حديد ومطرقتين حديد، وكذا جونيتين (شوالتين) صغيرتين فيهما مواد بناء، وأيضاً عثروا على صندوق هناك ظهرت عليه أثار قطرات دماء، وعلى بعد حوالي مائة سنتيمتر من القطرات باتجاه الجدار الشرقي للدكان وجدوا أثار دماء أخرى على الأرض، وبجوار التخشيبة .. ثم باستمرارهم وتعمقهم في المعاينة عثروا بالإضافة إلى ذلك على حذاء (صندل) من النوع الجلد، وبحسب إفادة إخوان المجني عليه أن الحذاء تابع لأخيهم (القتيل).. فقام رجال المعاينة بتحريزه، وتحريز ما أمكن العصور عليه إلى جانبه.. تم استكملوا إجراءات المعاينة والتصوير ورفع الآثار في الدكان، وبعد ذلك غادروا المكان والمنقطة عائدين إلى العاصمة صنعاء بغرض الاتجاه لمعاينة جثة المجني عليه في المستشفى الجمهوري..
وهناك حين وصولهم للمستشفى ومباشرتهم لمعاينة الجثة وجدوها لشاب عمره لم يتعد الـ17 عاما، وأسمه كمال أحمد صالح الشعباني (المطري)، يلبس (كوت مقلم) وسترة (يلق) لون بيج، وثوباً أبيض اللون وحزام عسيب مع الجنبية .. ثم عند قيامهم بالكشف أسفل الجثة وفحصهم لها بدقة تبين لهم وجود آثار حريق أسفل البطن في الحوض، مع آثار حريق جزئي بأسفل العسيب وأسفل الثوب بالجانب الأيمن مقابل الركبة.. وكذلك تبين لهم بعد قيامهم بغسل آثار الدماء التي على الوجه وجود أثر لجرح قطعي بارز غائر بأعلى منتصف الرأس من الجهة اليمنى بطول 3سم وأثر لجرح قطعي آخر يبعد عن الجرح الأول بمقدار 7 سم، وأبعاده 4 سم، كما وجدوا أثراً ثالثا لضربة خلف الأذن اليمنى مباشرة.. وإضافة للعثور على آثار أخرى اتضحت لهم بالجثة، جعلتهم حينها يحسمون الرأي ويسلمون بما يقطع الشك باليقين بأن الحريق الذي نشب في المحل (مسرح الواقعة) ما هو إلا حريق مفتعل، وأن الواقعة لم تكن سوى جريمة قتل من الدرجة الأولى وبفعل فاعل مجهول وأقرب للتخطيط المسبق والعمد.. وللجريمة أسبابها وخلفياتها وملابساتها، والتي تتطلب منهمك جهوداً غير عادية بل ونوعية لكشف غموضها وللوصول لمعرفة الفاعل الخفي وضبطه.. وهذا ما بدأ يستشعره الضابط المسؤول عن القضية العقيد عبدالسلام الحالمي وزميله المساعد زكي ردمان، وراحا يشدان العزم على خوضه ومواجهته.. بحيث انطلقا للمهمة الصعبة بروح الإصرار على الوصول للمجهول مهما تعاظمت العوائق وتشابكت الأسلاك الشائكة في طريقهما نحو الضالة المنشودة.. فيا ترى من هو الجاني الخفي ؟ وكيف ارتكبت الجريمة؟ ولماذا..؟ وما هو الدافع الحقيقي لها؟ وما كانت الملابسات والخفايا وراءها..؟ كل هذا وغيره عزيزنا القارئ الكريم ما ستقرأه وتعرفه تفصيلاً في الحلقة الثانية والأخيرة بعدد الأسبوع القادم إن شاء الله تعالى وإلى اللقاء..